وان قال اشتريت اللحم من السوق اما الاول المجوسي يبيح المتخنقة والموقوذة
واما النصراني فلان النصارى لا يذبحونه فانما يأكل ذبيحة المسلم او خنقة واما
الثالث فلانه يرى انه لا يأكل من ذبيحة غيرهم الا من ذبيحة المسلم
رجل سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال صاحب الشاة
لا بل ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي مع يمينه ولا تؤكل لقوله لانه
انكر الضمان بانكار السبب الموجب للضمان وما لا يحل اكله لا يثبت المبيح و
هو الزكاة الا بين اثنين صححاه فهذا على وجهين اما ان كان لاحدهما سبع او سبعان
وما يشاكلان ذلك والباقي للآخر وتكون بينهما نصفان ففي الوجه الاول يجوز وفي
الوجه اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يجوز لان كل واحد منهما ثلثه اسباع
ونصف السبع لا يجوز في الاضحية فاذا بطل البعض بطل الكل والصحيح انه
يجوز وايده ذهب الشيخ الامام الاجل الواحد حمد الله والنصح انفيه ابو الشيخ لانه لما
جاز بملة اسباع جاز النصف تبعا وان كان لا يجوز مقصودا ان الاضحية اذا
كان بالرشاق والرجل يالمصرها هنا ثلث مسائل مسألة الزكوة ومسألة الاضحية ومسألة
صدقة الفطر ففي المسألة الاولى يعتبر مكان المال حتى يصرف الزكوة الى الفقراء كل قوم
لان سبب الوجوب المال ومحل الوجوب من عليه فوقع التعارض فترجح المال لانه
محل اقامة الواجب في المسألة الثانية كل حتى لو امر بالتضحية فضحوا بالرشاق
بعد طلوع الفجر قبل الصلوة يجوز ولو كان على العكس لا يجوز لما قلنا
من المعنى وفي المسألة الثالثة اذا وجب صدقة الفطر بسبب ولده او فقته
اختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله قال محمد يعتبر مكان الولد والرقيق وقال
ابو يوسف يعتبر رحم محل الوجوب وعليه الفتوى اذا صلى العيد يوم عرفة
وضحى الناس فهذا على وجهين اما ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة او لم يشهد

ففي الوجه الاول جاز الصلوة والتضحية لان التحري في هذا الخطاب غير ممكن
غالبا فنحكم بالجواز صيانة لصلوة جميع المسلمين ومتى جازت الصلوة جازت التضحية
ضرورة وفي الوجه الثاني لم يجز لانه لا ضرورة الى التحري ومتى لم يجز الصلوة لم
يجز التضحية فمتى لم تجز التضحية لو صلى الناس في اليوم الثاني وهو اول يوم
النحر فهذا على وجهين اما ان صلى الامام في اليوم الثاني او لم يصل ففي الوجه
الاول لم يجز لانه ضحى قبل الصلوة في يوم هو وقت الصلوة وفي الوجه الثاني
المسألة على قسمين اما ان ضحى قبل الزوال وبعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان
كان بمرجوان يأتي الامام يصلي لا يجزيه ان ظن لا يجزيه جاز وفي الوجه الثاني جزيه
هذا كله اذا لم يتبين انه يوم عرفة اما اذا تبين لكن شكوا ففي الوجه الاول و
هو ما اذا شهد واعنده لهم ان يضحوا من الغد ومن اول الغد انه لم يتبين
كان لهم ذلك فهذا هو في الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهد واعنده الاحتياط
ان يضحوا من الغد بعد الزوال لان الامام اذا اخر صلوة العيد ينبغي للناس
ان يؤخروا التضحية الى وقت الزوال لان الصلوة موخرة فان فات الصلوة اما سهوا
او عمدا جاز لهم التضحية في هذا اليوم فان خرج الامام الى الصلوة من الغد و
بعد الغد ممن ضحى من الغد وبعد الغد قبل ان يصلي الامام اجزاه لان الضحى اذا زالت
في اليوم الاول فات وقت الصلوة وانما يفعل الامام في اليوم الثاني والثالث على وجه
القضاء فالظاهر هذا في حق التضحية بخلاف ما يقدم انه اذا تبين انه يوم
الثاني وتبين ان وقت الصلوة باق ذكر في هذه المسألة الشيخ ابو الحسين
الكرخي رحمه الله في شرحه شاتان بين رجلين ضحى احدهما عن نسكه احدهما
فرق بين هذا وبين عبدين بين رجلين اعتقاهما عن كفارتهما يجوز والفرق ان الجزء
عن القسمة في الشاة جزء فاما كل جزء من كل واحد منهما في الشاة ولا كذلك الرقبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)